رابعا : العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية (٥)

يتحدد إطار هذه الدراسة فى الكشف عن تأثير قوانين الإصلاح الزراعى بداية من ٩ سبتمبر ١٩٥٢ فى المجتمع القروى المصرى، الذى جاءت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما إرتبط بها من إجراءات تضمنت إعادة توزيع أراضى كبار الملاك على الفلاحين المعدمين بحد أدنى ٢ فدان ، وبحد أقصى ٥ فدان، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وانتشار النظام التعاونى والأخذ بنظام الدورة الزراعية ، والتسويق التعاونى ، والحد من سلطة العمد ، وتنظيم إختصاصاتهم، وأخيراً إنتشار وتعميم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية عن طريق مؤسسات الخدمات التى أخذت شكل الوحدات المجمعة على بناء القوة فى القرية المصرية .

إذن فالمقصود لدى الباحث بالتحول الاجتماعى تلك التغيرات التى أصابت مجتمع القرية من جراء تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى بدءاً من ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٧ وهو وقت إجراء الدراسة، وتنقسم هذه التحولات من وجهة نظر الباحث إلى نوعين ، الأولى تحولات ثورية وهى تلك التى تؤدى إلى حدوث تغيرات جذرية فى البناء الاجتماعى ، والثانية تغيرات إصلاحية وهى تلك التى يقف تأثيرها عند إدخال بعض التغيرات المحدودة فى النظم القائمة دون إستبدالها بنظم أخرى مغايرة .

أما فيما يتعلق بمفهوم القوة فيقصد بها « القدرة على التحكم فى البيئة الاجتماعية وضبطها ، بما تشتمل عليه هذه البيئة من أشخاص وأحداث

---

(٥) قدم هذه الدراسة الباحث محمد ابراهيم محمود عبد النبى للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس فى صيف عام ١٩٧٩ ، وذلك تحت إشراف الأستاذين الدكتور سمير نعيم أحمد، والدكتور محمود عوده، وقد إشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى رئيس قسم الاجتماع بكلية/الآداب جامعة القاهرة ، والدكتور عبد الباسط عبد المعطى أستاذ مساعد علم الاجتماع بكلية البنات / جامعة عين شمس .

ووقائع ومواقف وقرارات ، وإحتواء المقاومة إن وجدت » ومعنى ذلك أن هذه القوة لاتحددها قيم الأفراد ، وإنما هى إنعكاس لوضع قائم فى المجتمع تحدده العلاقات الانتاجية السائدة فيه .

عموما فإن الباحث فى دراسته هذه يركز على تاثير التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التى جاءت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبخاصة قوانين الإصلاح الزراعى التى أثرت أكثر ما أثرت على علاقات الإنتاج وأساليبه ، وبالتالى أثرت على أوضاع الفئات الاجتماعية سواء قبل أو بعد تطبيق هذه الإجراءات التى جاء بها قانون الإصلاح الزراعى .

ذلك أن تلك التحولات قد هزت الدعائم والأسس التى تستند إليها هذه القيادات التقليدية فى ممارستها لقوتها وسلطتها ونفوذها وفى محاولتها التشبث بالماضى ، والمحافظة على مالها من مكانات ، فى حين تحاول الفئات المستفيدة من هذه التحولات أن تخضعها لإرادتها ومن ثم اكتساب السلطة والنفوذ التى كانت ملكاً أو حكراً على القيادات التقليدية .

ومن أجل إعطاء صورة أكثر توضيحاً للدراسة ، فإن الباحث أراد أن يقارن بين مجتمعين أو قريتين بمحافظة الغربية الأولى وتسمى قرية بلتاج وهى قرية من قرى الإصلاح الزراعى ، أى هى قرية شهدت عمليات استيلاء وتوزيع الأراضى ، أما القرية الأخرى فهى قرية تطاى فلم تخبر هذه الإجراءات ، وإنما أفادت كثيراً من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وما استحدث من سياسات ونظم فى الريف بعد ثورة ١٩٥٢ ، ولم يكن إختيار القريتين إختياراً عشوائياً ، بل كان اختياراً عمدياً ، فالقريتين متماثلتين فى عدد من المتغيرات مثل عدد السكان ، ومدى توافر مؤسسات الخدمات ، والبعد عن المراكز الحضرية ، ونسبة العاملين فى الزراعة ، أما الإختلاف الأساسى بين القريتين فيكمن فى تباين أوضاع الحيازة الزراعية فى كلتيهما . ففى حين تتشابه أوضاع الحيازة فى قرية الإصلاح (بلتاج) تتباين هذه الأوضاع فى قرية الإئتمان (تطاى) .

إذن فالهدف من هذا الاختيار العمدى الكشف عن أثر تباين و تشابه أوضاع الحيازة على أوضاع الفئات والقوى الاجتماعية بالقريتين .

ويمكننا بناء على ذلك أن نثير بعض التساؤلات علها توضح لنا أبعاد الدراسة وأهدافها الأساسية :

- ما مدى التغير الحقيقى الذى طرأ على علاقات الإنتاج ووسائله فى كل من قرية الإصلاح (بلتاج) ،وقرية الائتمان الزراعى (تطاى) على أثر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى وما تبعها من سياسات ونظم ؟

- مامدى التغير الذى طرأ على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بكلا النمطين من القرى على أثر هذه التحولات ؟ وأى الفئات الاجتماعيه كانت إجراءات التحول محققة لمصالحها، ومدعمة لأوضاعهابصورة أكثر من غيرها؟

- ما هى الآثار التى ترتبت على التغيرات التى طرأت على القوانين المنظمة لأوضاع عمد البلاد ومشايخها وسلطاتهم داخل القرية ؟ وإلى أى حد يستأثر هؤلاء بالسلطة ويتمتعون بالنفوذ داخل القرية ؟ .

- ماهى الآثار التى ترتبت على الأخذ بنظام الحكم المحلى على أوضاع القيادات التقليدية ؟ وما مدى استفادة مختلف الفئات الاجتماعيةمن الخدمات الموجودة والمستحدثة فى القرية ؟

- ما هى الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لحائزى السلطة والنفوذ فى القرية نتيجة قوانين الإصلاح الزراعى ؟ وماهى الدعائم التى يستندون إليها؟

ويمكننا بعد ذلك تحديد الأهداف التى تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وذلك من خلال النموذج التوضيحى التالى :

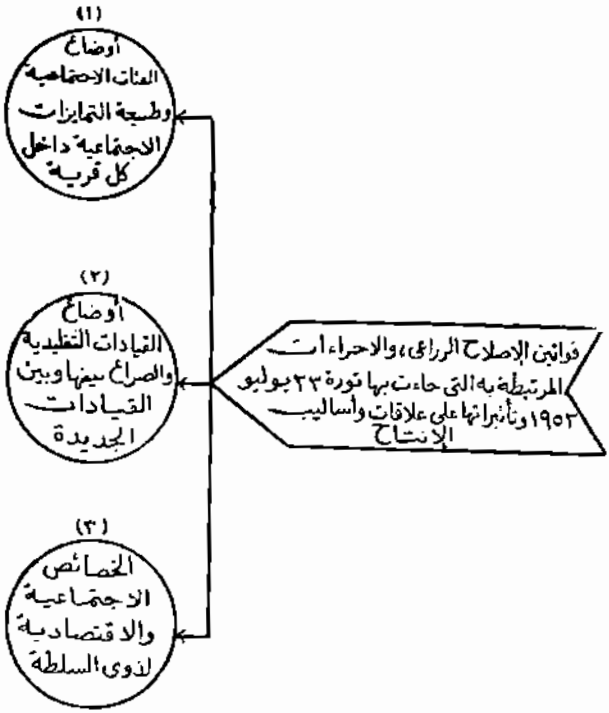

وبناء على ذلك فقد تحددت أهداف الدراسة فى ثلاثة محاور ، وذلك على النحو التالى ،

١ — التعرف على التغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالقرية المصرية على أثر التحولات التى طرأت على علاقات الإنتاج وأساليبه بعد الثورة .

٢ ـ تحديد الآثار التى ترتبت على التغيرات فى القوانين المنظمة لأوضاع عمد البلاد ومشايخها ، والأخذ بنظام الإدارة المحلية ، وانتشار المؤسسات الحكومية فى الريف ، وبيان مدى ارتباط هذه وتلك بالتغيرات التى طرأت على أوضاع القيادات التقليدية داخل القرية ، وما آلت إليه أوضاع هذه القيادات فى الوقت الراهن .

٣ ـ وصف وتشخيص ذوى السلطة والنفوذ بالقرية المصرية ، وتحديد خصائصهم الاجتماعية ـ الاقتصادية ، والوقوف على محددات القوة الاجتماعية بالريف .

وبعد أن وضحنا أهداف الدراسة ، وتساؤلاتها المثارة التى تسعى للإجابة عليها ، فلنا وقفة تقويمية قبل أن نتناول إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها . ونأتى أولا إلى عنوان الدراسة لنتساءل ... ما أهمية ذكر كلمة العلاقة فى العنوان ؟ وهل إذا كان عنوان الدراسة : «التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية» فهل معنى ذلك أنه ليست هناك علاقة بين كلا المتغيرين ؟ أعتقد أنه لا داعى أساساً لذكر كلمة العلاقة فى عنوان الدراسة . وثانيا لم يكن هناك أى داع لذكر أن الدراسة سوف تجرى فى القرية المصرية . حيث أن هذا أمراً معيبا فى هذه الدراسة . إذ أن النتائج التى خرج بها الباحث من دراسته لا يمكن تعميمها على الأربعة آلاف قرية فى مصر . إنها ـ وأقصد النتائج ـ لا تعبر إلا عن واقع القريتين التى تمت الدراسة فيهما ، وثالثا لا تشير كلمة التحول الاجتماعى بالنسبة للقارئ إلى مصدر هذا التحول هل هى قوانين الإصلاح الزراعى وإجراءاته المتعددة فى المجتمع الريفى ؟ أم أن ذلك راجع إلى التعليم ؟ أم راجع إلى عوامل أخرى ؟ فكان على الباحث أن يحدد فى عنوان دراسته قوانين الاصلاح الزراعى وإجراءاته بدلا من كلمة تحول ، وبخاصة أن كلمة تحول هذه لا تعكس تبنى الباحث للاتجاه الماركسى ؟ ولنا فى ذلك حديث آخر ، سيأتى فى نهاية تعليقنا على هذه الدراسة .

إذن فقد كان من المفروض أن يكون عنوان هذه الدراسة : « قوانين الإصلاح الزراعى وإجراءاته ١٩٥٢ وبناء القوة فى قريتين مصريتين »

ولقد إحتوت هذه الدراسة على ثلاثة أبواب ، كان الباب الأول – بعنوان : الأسس النظرية والمنهجية لدراسة القوة الاجتماعية ، وحوى هذا الباب ثلاثة فصول ، كان الفصل الأول بعنوان مفهوم القوة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة به ، وركز الفصل الثانى على الأسس المنهجية فى دراسة بناء القوة ، وتحدد عنوان الفصل الثالث الملتمم للباب الأول فى الدراسات السابقة ، وإحتوى قسمين الأول الدراسات العالمية ، والثانى الدراسات المحلية ، وفيما يتعلق بالباب الثانى فكان بعنوان الأصول التاريخية للقوة الاجتماعية بالقرية المصرية ، وتعلق الفصل الرابع ببناء القوة فى القرية المصرية : دراسة سسيو تاريخية ، وتحدد الفصل الخامس فى الإدارة والقوة فى القرية المصرية .

ونأتى إلى الباب الثالث من أبواب الدراسة حيث أفرده الباحث للدراسة قبل الميدانية فى قريتى الدراسة ، وعنون الفصل السادس بالتركيب الطبقى فى القرية المصرية ، أما الفصل السابع فكان عنوانه التحول الاجتماعى فى الريف المصرى من ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، وأخيراً تحددت الدراسة الميدانية فى الباب الرابع والأخير وتضمن ثلاثه فصول هدف الفصل الثامن إلى عرض خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها ، أما الفصل التاسع فكان للإجابة عن التساؤل الأول والثانى من تساؤلات الدراسة ، أو بمعنى أدق لتحقيق هدفى الدراسة الأول والثانى ، وكان عنوانه التحول الاجتماعى وأوضاع الفئات الاجتماعية بقريتى البحث ، وأخيرا جاء الفصل العاشر بعنوان بناء القوة فى القرية المصرية ، وعرض فيه الباحث لأهم النتائج المرتبطة بتحقيق الهدف الثالث من أهداف الدراسة .

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة ، أى الوسائل التى من خلالها سيحقق الباحث أهداف دراسته ، فمن أجل أن يتعرف الباحث على القوى الاجتماعية ، وتحديد ما طرأ على أوضاعها من تغيرات ، فكان لابد أن يستخدم

المدخل التاريخي التتبعي ، وفيما يتعلق بتحليل الأوضاع الراهنة للقوة الاجتماعية فإن أنسب الاتجاهات التي استخدمها الباحث لذلك هو الاتجاه الوصفي .

ومن أجل أن يتعرف الباحث على البناء الاجتماعي القائم فقد رجع إلى سجلات الجمعية التعاونية الزراعية كسجل الحيازة ، والمديونية ، ومحاضر مجلس الإدارة . وقد مكنه ذلك من التعرف على أكثر الفئات الاجتماعية سيطرة على الجمعية ، وأكثرها استفادة من خدماتها كما أفاده الإطلاع على السجلات والوثائق الخاصة بلجان التنظيم السياسي ومنصب العمدية في التعرف على الخصائص الاجتماعية — الاقتصادية والانتماءات العائلية لأعضاء هذه اللجان أو شاغلي هذه المراكز باعتبارهم أصحاب السلطة في الفترات الماضية .

كذلك أجرى الباحث عديدا من المقابلات الحرة الفردية والجماعية مع العديد من القيادات وكبار السن من الإخباريين ، وقد مكنه ذلك من التعرف على مدى الإختلافات القائمة بين أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية قبل وبعد ثورة ١٩٥٢ .

وأخيرا إعتمد الباحث على إستمارة إستبار أو دليل المقابلة للحصول على بعض البيانات المكملة أو التي لم تغطها الأساليب السابقة ، وقد اختار لتطبيقها عينة عشوائية منتظمة في كل من القريتين ، ففي قرية الإصلاح الزراعي «بلتاج» إختار ٥٠ حائزاً من جملة الحائزين وعددهم ١١٠٠ حائزا ، كذلك اختار الباحث ١٤ مبحوثا من السكان غير الحائزين بنفس القرية ليصل إجمالي حجم العينة في هذه القرية إلى ٦٤ مبحوثا ، وفيما يتعلق بحجم العينة التي اختارها من «قرية نطاى» وهي من قرى الإئتمان الزراعي فقد بلغ ٦٥ مبحوثا من الحائزين ، بالإضافة إلى ١٦ مبحوثا من غير الحائزين ليصل حجم العينة في هذه القرية إلى ٩١ مبحوثا .

وقد تم تقسيم أفراد العينة في كل من القريتين إلى فئات اجتماعية — اقتصادية ، وذلك كما يلي :

(أ) فئة غير الحائزين :

(ب) فئة فقراء الفلاحين الذين يحوزون أقل من فدان :

(جـ) فئة صغار الحائزين الذين يحوزون من فدان إلى أقل من خمس أفدنه .

(د) فئة متوسطى وكبار الحائزين الذين يحوزون خمس أفدنه فاكثر .

خلاصة القول فقد إستخدم الباحث فى هذه الدراسة مدخلين أساسيين مكناه من التعمق فى دراسة الظاهرة المدروسة ، وهما : المدخل التتبعى التاريخى ، والمدخل الوصفى التشخيصى ، أما الأدوات أو — التكنيكات التى طبقها فى مجتمع البحث فقد تحددت فى السجلات والوثائق ، ومحاضر الاجتماعات ، والمقابلات الجماعية والفردية ، وأخيراً إستمارة المقابلة .

وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالدراسة فيمكن تقسيمها وفقا للأهداف المعلنة من قبل الباحث ، وذلك على النحو التالى :

أولا : تأثير قوانين الإصلاح الزراعى على أوضاع الفئات الاجتماعية بقريتى البحث .

إن عملية إعادة توزيع الأراضى على المنتفعين الجدد بقرية بلناج التى كانت جميع أراضيها الزراعية حتى عام ١٩٥٣ فى إطار ممتلكات أسرة محمد على ، والتى كانت تدار بواسطة نظار يعينون بمعرفة أفراد الأسرة المالكة ، وكان الفلاحون أو عمال القرية يعانون أقصى أنواع الاستغلال والحرمان من كل الخدمات أو الرعاية الاجتماعية ، كانت خطوة إنتقالية نحو إيجاد هيكل زراعى جديد ، وأحدثت تغيرا هاما فى البيئة الزراعية أدى إلى تحرر قوى الإنتاج من علاقات الإستغلال والسيطرة التى كانت سائدة قبل ١٩٥٢ ، وخلقت علاقات إنتاجية جديدة تحسنت فى ظلالها أوضاع العمال الزراعيين الذين تحولوا إلى منتفعين جدد ، وارتبط ذلك بتحسن فى دخولهم وأوضاعهم المعيشية وتغير وضعهم الاجتماعى بالقرية .

وفيما يتعلق بأفراد المجتمع فى قرية الاتمان الزراعى (تطاى) فلم يتأثروا بتوزيع الأراضى من جراء قانون الإصلاح الزراعى مثلما تأثرت القرية الأولى (بلتاج) حيث كانت جميع الملكيات الزراعية دون الحد الأقصى للملكية، ولكنهم تأثروا بالإجراءات الأخرى التى جاءت بها قوانين الإصلاح الزراعى مثل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، والتى تضمنت خفض القيمة الإيجارية للفدان ، وتأكيد الحماية القانونية للمستأجر من الطرد ، ووضع حد أدنى لمدة عقد الإيجار وتعد تلك الإجراءات من أعظم الإنجازات التى جاء بها الإصلاح الزراعى والتى فاقت فى أهميتها الفوائد الناجمة عن إعادة توزيع الأراضى فى قرى الإصلاح لأنها – أى الإنجازات – قد أدت إلى إنهيار قوة وسيطرة أصحاب الأراضى وقل شأنهم داخل القرية بإنتهاء سيطرتهم وتحكمهم فى الأرض ، وتزايد حقوق المستأجرين عليها .

ولقد كان من نتيجة قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر التى أضحت على أثرها شروط عقد الإيجار أقل ربحية بالنسبة للمالكين ، أن اتجهوا إلى إستغلال أراضيهم بأنفسهم أو زراعتها على الذمة بعد أن كانوا يفضلون إستغلالها عن طريق الإيجار . ولما كان القانون يحول بينهم وبين طرد المستأجرين للأرض طالما يفون بإلتزاماتهم ، فقد لجأوا إلى إستغلال كافة الثغرات و مختلف الحيل لاستعادة جانبا من أراضيهم :

ولقد أدى التغير فى التركيب المحصولى أن إتجه معظم الحائزين نحو زيادة زراعة الحاصلات غير التقليدية التى تحقق عائدا سريعا وأرباحاً عالية ، ولا يقوى على زراعتها سوى أغنياء ومتوسطى الحائزين ، نظرا لكبر حجم حيازاتهم ، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة لزراعتها فى أيديهم ، وأفضى ذلك بدوره إلى تضاعف ثرواتهم وتدعيم مواقفهم ، وبالتالى إرتقاء وضعهم فى السلم الاجتماعى بقراهم .

وفيما يتعلق بالتمايز الاجتماعى داخل صفوف الفلاحين بقريتى البحث فقد أصبح لا يعتمد فى المقام الأول على حجم الملكية كما كان قبل الإصلاح

الزراعى ، وإنما أصبح يعتمد على تكثيف رأس المال فى الزراعة ، ومايتوافر لدى حائزيها من دخول من الزراعة والأنشطة الإضافية الأخرى داخل كل قرية .

ونتيجة للمقابلات الجماعية فى قريتى البحث كانت الشكوى واضحة بين فئة الأغنياء ومتوسطى الفلاحين من إرتفاع أجور العمال الزراعيين ، غير أن الحكم الموضوعى بارتفاع أجور العمال الزراعيين يجب أن يرتبط بتحليل عميق لحركة الأسعار ، ومتوسط نفقات المعيشة التى لا تشير إلا إلى تحسن طفيف فى أوضاع هذه الفئة :

خلاصة القول فإن التغير فى العلاقات السائدة بين مختلف الفئات وهيكل البنيان الزراعى خلال هذه الفترة قد سار فى إتجاه تدعيم مواقف أغنياء ومتوسطى الفلاحين ، وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث مراحل :

الأولى : وتمتد بعد قيام الثورة مباشرة وتطبيق قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ . وكان التغير فى هذه المرحلة لصالح فئة الأغنياء ، ومتوسطى الزراع على حساب كبار الملاك ، وأصحاب الأراضى ، وعناصر الأرستقراطية الزراعية ، ووزعت خلالها الأرض على المنتفعين ، ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحسنت أوضاع صغار الزراع ، وبخاصة فئة المزراعين المستأجرين ، غير أن إستفادة فئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين كانت أكثر من خلال إكتسابهم لمزيد من الأرض ، ونتيجة لخدمات الإئتمان الزراعى وتدهورت خلال تلك الفترة أوضاع أصحاب الأراضى غير الحائزين الذين يستغلون أراضيهم عن طريق الإيجار النقدى .

الثانية : وتبدأ منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ إلى ما بعد حرب ١٩٦٧ أى حتى سنة ١٩٦٩ ، ولقد استفادت فئة أغنياء ومتوسطى

الفلاحين من بعض التنازلات التى قدمها النظام لصالحها ، ونجحت فى ضغوطها على النظام حين أعلن أنه يتدخل لآخر مرة فى تحديد الحد الأقصى للملكيه١٩٦٩،وعندما صدر قانون التعاونسنة ١٩٦٩ الذى يعطى لأعضاء هذه الفئة إمتيازات لم تكن مقررة لهم فى ظل القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ ، إستفادوا من خلال قدرتهم على التهرب من نظـام التسليم الإجبارى لحصص معينة من بعض المحاصيل ، ومن خلال تحويل جزء كبير من أراضيهم لزراعة الخضر والفاكهة، وأمام هذا التحسن فى أوضاع هذه الفئة بدأت تتدهور أوضاع فئات صغار الفلاحين وفقرائهم من خلال الضرائب غير المباشرة المفروضة عليهم ، وإرتفاع الأسعار وعدم ضبط حساباتهم .

الثالثة : وتبدأ فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أطلق فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى العنان لفئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين ،وعناصر البورجوازية الزراعية لتوسيع نشاطهم ، وتكثيف إستخدام رؤوس أموالهم فى الزراعة ، وساعدهم النظام فى ذلك عن طريق رفع كل القيود التى كانت تحول دون إنطلاق حركتهم مبرراً ذلك بحاجته لتوفير الغذاء ، وتشجيع القطاع الخاص لإستثمار الأموال فى مشروعات الأمن الغذائى ، وبحجة تطوير الريف . وصدر خلال هذه الفترة قانون بنك القرية ، وتم إقرار بعض التعديلات فى القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر التى تخدم مصالح هذه الفئة ، وتفتح الطريق أمامها لإستعادة أراضيهم ، وتزيد العبء على كاهل فئة المستأجرين وصغار الزراع ، وتعمل على توفير رؤس الأموال اللازمة لهذه الفئة للتوسع فى إستثماراتها ، وتفرض قيوداً متزايدة على إقراض صغار وفقراء الزراع من خلال نوعيه للضمانات والشروط التى تفرضها لذلك ، والتى لاتتوفر فى الغالب إلا لدى الرأسمالية الزراعية .

• هكذا تغير التوازن القائم بين الفئات الاجتماعية بقريتى البحث عما

كان عليه قبل الثورة ليقوم على أسس جديدة لم تعد فى إطارها الملكية أو الحيازة العامل الرئيسى فى إطار التمايز الطبقى القائم بين الفئات الاجتماعية بالقرية ، وإنما غدا رأس المال المستخدم فى الزراعة والمشروعات الإنتاجية فى القرية عاملا أكثر أهمية من الملكية أو الحيازة .

وفيما يتعلق برأى أفراد مجتمعى البحث فى نظام التجميع الزراعى والدورة الزراعية فعلى الرغم من الفوائد التى حققها لجميع فئات الزراع ومساهمته فى حل مشكلة التفتيت الزراعى إلا أنه خلق مشاكل كثيرة وقع عبؤها فى الأصل على كاهل صغار الزراع وفقرائهم . حيث تسبب لهم فى خلق أزمة الحبوب وغذاء الماشية ، ودفعهم كذلك إلى اللجوء لنظام الإيجار بالزراعة فى حالة وقوع حيازاتهم فى الدورة الزراعية قطنا ، فى حين اقتصرت مزايا هذا النظام على كبار الحائزين حيث أتاح لهم فرص إستخدام الآلات الزراعية .

وأخيراً نجد أن نظام التجميع والدورة الزراعية يمثل عائقا يحول دون حرية فئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين فى الإنطلاق وزراعة ما يحتاجه السوق من محاصيل تدر عليهم أرباحاً طائلة ، ومن ثم يطالبون بإلغائه .

وفيما يتعلق برأى أفراد مجتمع البحث فى خدمات الجمعية التعاونية الزراعية ، فقد وجد أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين حجم الحيازة والرأى فى خدمات الجمعية ، حيث وجد أن الجمعيات التعاونية الزراعية فى قريتى البحث تميل لخدمة كبار الحائزين بالقرية بشكل أكثر من غيرهم ، ومن هنا يشير الباحث إلى أن حجم الحيازة ، والثروة ، والعائلة ، والتعليم مصادر أساسيه للقوة بقريتى البحث .

وفيما يتعلق باتجاهات أفراد مجتمعى البحث إزاء نظام بنك القرية كشفت نتائج الدراسة أن معظم أفراد مجتمع البحث ترى أن بنك القرية لا يخدم سوى أناسا معينين ، وهذا هو رأى صغار المزارعين ، أما الغالبية العظمى من فئة كبار الحائزين فترى أنه نظام مفيد .

وفيما يتعلق بنظام التسويق التعاونى فعلى الرغم من أنه قد وفر الحماية لمختلف الزراع من مضاربات السوق . وخلصهم من إستغلال التجار والسماسرة والمرابين إلا أنه خلق العديد من المشاكل للحائزين بقريتى البحث تتمثل فى عدم ضبط حساباتهم والتأخير فى صرف المستحقات . ويطالب معظم أفراد مجتمعى البحث بإطلاق حرية التعامل فى بيع المحاصيل .

فيما يتعلق بنظام العمدية نجد أن هذا النظام قد اضمحلت فعاليته واقتصرت وظيفته على حل بعض الخلافات البسيطة التى تقع بين القرويين ، والإشراف على الأمن داخل القرية ، وأن التغير فى أوضاع العمد والمشايخ بقريتى البحث آخذ فى الهبوط سواء بالنسبة لسلطاتهم على القرويين ، أو مدى سماع الناس لكلمتهم وإحترامهم لهم ، أو بالنسبة لقلة حجم حيازاتهم من الأرض ، وتضاؤل الثروة فى أيديهم ، وإختفاء المظاهر التى كانوا يعتمدون عليها ، وتتصف بها مكاناتهم فى الماضى مثل سعة الدوار ، وضيافة الغرباء ، وإقتناء الركوبة .

وفيما يتعلق بمدى وعى الفلاحين بالحكم المحلى وإنتشار المؤسسات الحكومية ، وجد أن وعيهم غائب بهذه الخدمات ، وبالتالى فإن عجزهم عن الإستفادة من وجودها واضح ، ولقد أتاح ذلك الفرصة لسيطرة مجموعات معينة من كبار الحائزين وأثرياء كل قرية والمتعلمين والموظفين على هذه المجالس ، ولقد عمدت هذه الفئات إلى السيطرة على عضوية هذه المجالس وتوجيهها لخدمة مصالحهم ، والإستئثار بالجانب الأعظم من خدماتها ، أما بقيه فئات المجتمع فهى لا تستفيد من خدمات هذه المؤسسات إلا من خلال الرشوة والمحسوبية مما يفقد هذه المؤسسات قيمتها كخدمة مجانية توفرها الدولة لهم .

ثانيا : خصائص ذوى السلطة والنفوذ بقريتى البحث ،

١ ـ تسيطر على البناء الرسمى للقوة بقريتى البحث مجموعة محدودة من

الأفراد يمثلون أعلى الفئات الاجتماعية دخلا وأكبرهم حيازة، ويتخذ معظمهم من الزراعة مهنة أساسية له ، ويزاول بعضهم أنشطة إضافيـة كالتجارة فى الحيوانات والحبوب والأعلاف ،ويديرون مشروعات إستثمارية كتربية الحيوانات ، والدواجن وتأجير الجرارات والآلات الزراعية، ويحققون من جراء ذلك أرباحاً طائلة،ويحتكرون المناصب الرئيسية الهامة بقريتى البحث، وتتعدد عضويتهم بها .

٢ – يتداخل البناء الرسمى ، وغير الرسمى للقوة بقريتى البحث على مستوى القمة ، حيث تم إختيار أكثر من نصف شاغلى المكانات الرسمية أو المراكز الوظيفية من أبناء قريتى البحث ضمن من لهم كلمة مسموعة فى البلد، ومن رشحوا لعضوية المجلس العرفى المقترح لإدارة القرية، ويعتمد هذا التداخل على ما يقدمه شاغلى هذه المكانات من خدمات شخصية للأهالى ، وقدرتهم على تسيير أمور الناس الخاصة قبل تقديم خدمات عامة للقرية أو غيرها من المحددات الأخرى كالثروة ، وحجم الملكية أو الإنتماءات العائلية .

٣ – يرتبط أعضاء جماعة القوة بعلاقات وروابط متبادلة وجميعهم إما على علاقة قرابة أو نسب ، أو لهم مصالح واهتمامات مشتركة ، الأمر الذى يفسر لنـا وحدتهم وترابطهم وسعيهم لمجاملة بعضهم على حسـاب القرويين .

٤ – يلى مجموعة القيادة العامة أو جماعة القمة مجموعة قيادية أخرى أقل عمومية يحتل أعضاؤها مكان القيادة فى مجالات أو مواقف نوعية معتمدين على مكاناتهم الرسمية ، وخبراتهم المهنية أو الشخصية فى هذه المواقف . وعند هذا المستوى من مستويات القوة يتقلص دور المحددات العامة – التى تعتمد على حجم الحيازة ، والثروة ، ودرجة التعليم ، والروابط العائلية – بصورة واضحة، وتبرز أهمية القيادة المهنية المتخصصة الممثلة فى المهندس الزراعى ، وناظر المدرسة ، وطبيب الوحدة الصحية ، وضابط

الشرطة يستمدون قدرتهم من تطبيق القوانين بالإضافة إلى ما يقدمونه من خدمات شخصية للأهالى وقضاء مصالحهم .

٥ ــ اختفاء العلاقات الاجتماعية التى تقوم على الخضوع والتبعية من جانب جمهور القرويين لسيطرة القمة بقريتهم ، وقد ظهر حالياً اتجاه قوى وواضح لدى جمهور البحث نحو رفع شكاواهم ضد أى ظلم أو إستغلال يلاقونه من قبل قياداتهم وهو الأمر الذى كان مستحيلا أو نادر الحدوث فى الفترات الماضية .

٦ ــ لا تتعدى قوة وتأثير قمة القوة نطاق مجتمعهم المحلى أى حدود القرية وينحصر دورهم فى تلقى التعليمات والتوجيهات من المستويات الأعلى التى تحدد على سبيل المثال مستلزمات الانتاج ، وتخطيط الدورة الزراعية . وتصدر التشريعات ، وهذا يؤكد إرتباط قمة القرية بعلاقات خضوع وتبعية للمستويات الأعلى من القوة بالمجتمع أكثر من كونها علاقات تأثير وتأثر . .

٧ ــ ولقد أوضحت الدراسة عجز الصفات الشخصية مثل : كبر السن والتدين ، وطيب الخلق ، وتقلص دور البعد القرابى فى هذا المجال إلى حد كبير .

تلك هى نتائج الدراسة ، عرضناها كماجاءت بها ، ونأتى إلى قضية التبنى النظرى للباحث ، حيث أعلن منذ البداية أنه يسعى من وراء دراسته إلى إثبات كفاءة الاتجاه الماركسى فى تفسير بناء القوة فى القرية المصرية .

وهناك مجموعة من الملاحظات حول قضية التبنى النظرى ، وحول القضايا العامة فى هذه الدراسة ، نعرضها على النحو التالى :

١ – تتميز هذه الدراسة بأنها لم تغرق نفسها فى تحديد مجموعة من المناهج ، بل إنها إستخدمت منهجا واحداً فقط هو المنهج العلمى ، ومجموعة من المداخل أو الاتجاهات هما الاتجاه التاريخى ، والاتجاه الوصفى التشخيصى ،

٢ – تتميز هذه الدراسة بأنها استطاعت تحقيق الأهداف التى سعت إليها منـذ البداية من خلال استخدام الباحث لمجموعة من الأدوات المتنوعة مكنته من السيطرة على مجتمعى البحث ، والخروج بالنتائج المحققة لأهداف دراسته .

٣ – أننا لانعارض فى أن يتبنى الباحث اتجاه نظرى محدد منذ البداية فهذا أمر راجع إلى الباحث ، ولكن ما نأخذه على الباحث أنه لم يتوقف عند حد التبنى بل أنه يشير بوضوح وفى صراحة فى صفحة (١٩) من دراسته إلى أنه يسعى إلى الوقوف على مدى كفاءة الاتجاه الماركسى فى تفسير وتواجد وممارسة القوة داخل المجتمع .

٤ – ولقد أنهى الباحث دراسته بالتأكيد على أن نتائج الدراسة تفصح عن إرتباط بناء القوة بالأساس الاقتصادى للمجتمع ، والأوضاع الطبقية به ، الأمر الذى يؤكد صدق مقولات الاتجاه المادى الجدلى فى تفسيره لتواجد وممارسة القوة الاجتماعية داخل المجتمع .

نحن نقول أنه إذا كان هدف الدراسة هو إثبات كفاءة الاتجاه الماركسى فى تفسير ظاهرة القوة فى المجتمع القروى ، فتساءل ... هل هذا الموقف من الباحث يعنى الموضوعية أم التعصب والذاتية ؟ وحتى إذا وجد الباحث أن النتائج التى خرج بها من دراسته لا تنسجم ولا تتسق مع تبنيه ومع افتراضه بكفاءة هذا الاتجاه المادى ، فأنا شخصيا أشك فى تعديله لهذا الاتجاه وفقا لما يكشفه الواقع ، نظراً لأنه منذ البداية قد أقحم نفسه وتحدى الجميع فى

إثبات أن الاتجاه المادى يفسر ممارسة القوة أو غيرها من الظواهر فى المجتمع القروى المصرى ، بمعنى أكثر شمولا أنه يريد أن يقول لنا أن الاتجاه الماركسى صالح لكل العصور ، صالح لكل مجتمع من المجتمعات التى يدرسها أولم يدرسها . تلك ظاهرة لابد من الوقوف إزائها بمنتهى الحزم والقوة ، لأن معنى ذلك أن نشوة الواقع الاجتماعى — الاقتصادى للمجتمع المصرى لصالح ذلك الاتجاه المادى أو الماركسى .